الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثانية
المعقودة يوم الأربعاء
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس : السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب.

بيان من المراقب المالي.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.2
13 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

انتخاب أعضاء المكتب

١ - الرئيس: تلا المادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تتناول انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - السيد زاهد (المغرب): اقترح انتخاب السيدة رجينا ايمرسون (البرتغال) نائبة للرئيس.

٣ - السيدة روذايزر (النمسا): اقترحت انتخاب السيد خورخي أوسيلا (الأرجنتين) نائبا للرئيس.

٤ - الرئيس: قال نظرا لعدم وجود مرشحين آخرين لمنصبي نائب الرئيس، فإنه يقترح أن تستغني اللجنة عن الاقتراع السري.

٥ - وقد تقرر ذلك.

٦ - السيدة ايمرسون (البرتغال) والسيد أوسيلا (الأرجنتين) انتخبا نائبين للرئيس بالتزكية.

٧ - الرئيس: اقترح إرجاء انتخاب المقرر الى الجلسة المقبلة.

٨ - وقد تقرر ذلك.

بيان من المراقب المالي

٩ - السيد تاكاسو (الأمين العام المساعد، المراقب المالي): ذكر بأن الأمانة العامة وأعضاء اللجنة الخامسة يسعون الى نفس الأهداف: وهي كفالة فعالية وكفاءة المنظمة والعمل على وضع قواعد سليمة لشؤونها المالية. وقال إن الميزانية البرنامجية تشكل بهذا الاعتبار وثيقة أساسية تتيح للمنظمة مجال حصولها على الموارد التي تحتاج اليها للاضطلاع بالمهام الموكولة اليها على نحو صحيح.

١٠ - وأضاف أنه منذ أن أقيم نظام ميزانية فترة السنتين في عام ١٩٧٤، فإن إجراءات وضع الميزانية والنظر فيها والموافقة عليها، على الوجه الموصوف في النظام المالي للمنظمة، يتم على النحو التالي: قبل سنتين من البدء بالميزانية محل النظر، يرسل الأمين العام، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تعليماته الى مديري البرنامج المتعلق بوضع مشروع الميزانية البرنامجية، ولهذا الغرض تشرع الأمانة العامة بالتحضير من كانون الثاني/يناير الى آذار/مارس من السنة التالية. وفي بداية شهر أيار/مايو على أبعد تقدير، تكون الأجزاء المتصلة بمختلف أبواب الميزانية البرنامجية قد أصبحت جاهزة ويكون استعراضها الداخلي قد تم. وتعرض الميزانية المقترحة على كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق وتنشر اللجنتان تقريرهما في آب/أغسطس. وفي بداية الدورة العادية للجمعية العامة، تكون أمام

(السيد تاكاسو)

اللجنة الخامسة ثلاثة أنواع من الوثائق: الميزانية البرنامجية المقترحة، وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. ويمكن للدول الأعضاء آنذاك المصادقة بصورة عادية على الميزانية البرنامجية المقترحة. ولكن يلاحظ أنه قد حدث خلل كبير في هذا الاجراء بالنسبة للميزانية الحالية. فالجمعية العامة أحاطت علما في نهاية عام ١٩٩٢ بتقديرات النفقات المنقحة التي قدمها الأمين العام مراعاة للمرحلة الأولى من إعادة التشكيل الهيكلي، وكانت هناك أيضا مذكرة من الأمين العام تتصل بإعادة تشكيل هيكل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة. وأقرت الجمعية العامة لدى استئناف دورتها السابعة والأربعين، رصد الاعتمادات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ والتي اتخذت أساسا لصياغة مشروع الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. ولذلك تأخر وضع الميزانية بسبب إجراءات تنقيح التقديرات المتعلقة بالنفقات، وهو التأخير الذي استفحل نتيجة للعمل الهائل وللصعوبات الادارية الناتجة عن إعادة التشكيل.

١١ - وفي الوقت الحاضر، ظهر بالاضافة الى الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة، ٢٢ جزءا، ومازالت هناك ٢٢ كراسة في مكتب خدمة المؤتمرات و ٤ أجزاء ستقدم الى هذا المكتب في أية لحظة. وستكون الميزانية البرنامجية المقترحة جاهزة برمتها في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. بيد أنه ينبغي مع ذلك للجنة الخامسة أن تنتظر انتهاء لجنة البرنامج والميزانية من إبداء رأيها للتمكن من الشروع في استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة. وأمام هذه الحالة التي لم يسبق لها مثيل، لا ينبغي أن يغيب عن أنظار اللجنة اعتباران أساسيان: فمن ناحية، يتعين على الأجهزة المختصة والخبراء والدول الأعضاء قضاء المدة الكافية لإجراء استعراض متعمق للميزانية البرنامجية المقترحة. ويجب أيضا أن تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالوفاء بولايتها بصورة ملائمة. ومن ناحية أخرى تحتاج المنظمة الى موارد لأداء مهامها المتزايدة أكثر فأكثر على نحو أكمل. ولن تستطيع المنظمة، نظرا لتردي وضعها المالي، حتى في حالة اعتبار الميزانية العادية وحدها، مواصلة العمل إذا لم يسمح للأمين العام، الذي يتصرف على أساس قرار من الجمعية العامة، بإرسال إشعارات سداد والحصص في بداية السنة المقبلة. ومهما يكن من أمر يجب إيجاد حل لكي يتسنى استئناف دورة الاستعراض المعتادة للميزانية في أقرب وقت ممكن.

١٢ - السيد زاهد (المغرب): قال إنه يأسف لتأخير نشر الوثائق. وهو يدرك بلا ريب أن الصعوبات الناجمة عن عملية إعادة التشكيل تفسر جزءا من هذا التأخير لكن الميزانية وثيقة ذات أولوية ويطيب للمغرب أن يعتقد أن الأمانة العامة ستعمل كل ما في استطاعتها لتقديم الوثائق في أوقاتها المطلوبة للنظر فيها في كل من اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال، بعد أن لاحظ أن هناك ٢٢ جزءا جاهزا، وأن ٢٢ جزءا آخر موجود في مكتب شؤون المؤتمرات، إن بلده يحث المكتب على عدم تفويت أية فرصة من أجل نشر الوثائق في أقرب وقت واستغرب السيد زاهد من ناحية أخرى التأخير الذي لاحظه في إرسال الجزء المتعلق بمكتب شؤون المؤتمرات على الرغم

(السيد زاهد، المغرب)

من التقدم المحرز في إنجاز الأجزاء في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بينما كانت لجنة المؤتمرات قد أبلغت أن هذه الوثيقة جاهزة فعلا منذ فترة.

١٣ - واستطرد قائلا إن الوفد المغربي يود أن يعرف ما إذا كانت اللجنة تعتزم انتظار استعراض الوثائق، حتى تكون جاهزة في جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، أم أنها تستطيع بدء الاستعراض حتى فيما لو كانت جاهزة بلغة واحدة أو لغتين فقط.

١٤ - السيد تيرلينك: قال متحدثا باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، إن الجماعة بوصفها أكبر المساهمين في الميزانية العادية، التي تضمن الى حد كبير تمويل الشهور الصعبة الأولى من كل سنة مالية، تصر على قيام اللجنة الخامسة بمناقشة البند ١٢٥ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر على أبعد احتمال، وبطريقة تساعد على قيام الجمعية العامة بإقرار الميزانية قبل حلول عيد الميلاد. ومضى قائلا إن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء تود أيضا التأكد من أن اللجنة الخامسة لديها جميع الوثائق اللازمة في يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وتود الدول الأعضاء في منظمته أخيرا أن تخصص الاشارة الى الأهمية السياسية للميزانية التي تعبر تعبيرا ماليا على الخيارات السياسية.

١٥ - السيد كلافيخو (كولومبيا): أعرب عما يساور كولومبيا من قلق أمام الحالة الراهنة. وقال لابد أن تكون هناك بلا ريب أسباب موضوعية تعلل جزئيا هذا التأخير في صدور الوثائق. ولكن الأسباب التي قدمها المراقب المالي لا توضح كل عوامل التأخير. ومن الغريب أنه ما برحت هناك عيوب في الموضوع المتعلق بإدارة شؤون الاعلام في نهاية عام انقضى في إصلاح المنظمة باسم إضفاء الفعالية عليها.

١٦ - وعلى كل حال فإن كولومبيا لن تقبل بأي حل يمس امتيازات الدول الأعضاء في موضوع تحديد ووضع برامج الميزانية. وإن مجرد احترام الحق والشعور بالمسؤوليات السياسية يفرض على الوفود إجراء مناقشة متعمقة تتناول الاقتراحات الموضوعية المتعددة التي من شأنها أن تغير المحتوى التقليدي لبعض البرامج. ولهذا فإن كولومبيا تتعهد بالبحث، بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء والهيئات الفرعية والأمانة العامة، عن حلول عملية تتكيف مع الحالة.

١٧ - السيدة روذايزر (النمسا): اقترحت أن توزع نسخ أولية من الأجزاء التي ستظهر وأن تبادر اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالشروع في استعراض الأجزاء التي نشرت فعلا. ويود الوفد النمساوي أن يكون على علم بأن اللجنة الخامسة سيكون لها الوقت الكافي للنظر في الميزانية البرنامجية والموافقة عليها قبل نهاية السنة. وعلى كل حال، ينبغي للجنة أن تبذل ما في طاقتها من أجل الوصول الى هذه النتيجة.

١٨ - السيد داميكو (البرازيل): قال إنه قلق بسبب الحالة التي تواجهها اللجنة الخامسة. وأعرب عن عدم رضاه لأن تسلسل المراحل التي ينبغي اتباعها في مجال الموافقة على الميزانية قد غير بشكل عميق. وقال إن البرازيل حريصة على الاشارة الى أن كل حل لا يتناول أساس المشكلة المعروضة من جانب المراقب المالي سوف يؤثر على موثوقية المنظمة. وإن الوفد البرازيلي، من ناحيته، مستعد للقيام بكل ما ينبغي للموافقة على الميزانية قبل نهاية السنة.

١٩ - السيد تنكوا (غانا): ذكر بأنه كان قد تم في الفترة نفسها عام ١٩٩٢ خلال استعراض الميزانية، تقديم طلب يهدف الى قيام الجمعية العامة بالنظر في التقديرات المنقحة التي أصبحت ضرورية بسبب عملية أعادة تشكيل قطاعات المنظمة. وقد أثيرت في ذلك الوقت أسئلة تتعلق بانعكاسات إعادة التشكيل على عملية الميزنة، وذكر أن عملية إعادة التشكيل تقتصر على تعديلات خفيفة وأن إعداد الميزانية تبعا لذلك لن يكون متأخرا. وفضلا عن ذلك، فإن المقدمة ستكون جاهزة في شهر آب/أغسطس كما أن جميع الأجزاء ستكون كاملة في بداية أيلول/سبتمبر. في حين أن الوضع غير ذلك وهذا لا يمكن للوفد الغاني أن يقبله. ومضى المتحدث قائلا إن وفده يعرب عن قلقه أيضا لما تركته الأمانة العامة من انطباع بأنها تتحدث باسم الهيئات الفرعية، في حين أن رئيسي لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية هما اللذان يرجع اليهما القول بأنه يمكنهما أو لا يمكنهما تقديم تقريريهما. وعلى الأمانة العامة أن تركز جهودها على إعداد الوثائق، وأن تترك الى الهيئات الفرعية والهيئات المختصة العناية بالقيام بما يتبقى من عمل.

٢٠ - ومن ناحية أخرى، يعتبر الوفد الغاني أن الاقتراح الثاني الصادر عن المراقب المالي الذي يطلب فيه من الجمعية العامة أن تمنح تفويضا الى الأمين العام بشأن تسديد الاشتراكات هو اقتراح غير مقبول، لأن مثل هذا الترتيب يترك كثيرا من الشكوك تخيم على كل عملية الميزنة. وأن الميزانية البرنامجية هي من حيث المبدأ تعبير عن تفاهم سياسي وإنني لا أرى كيف أن الجمعية العامة ستمنح سلطة الى الأمين العام بأن ينفق اعتمادات على هواه دون أن يكون هناك تفاهم سياسي تم التفاوض بشأنه وانتهى بوجود ميزانية برنامجية.

٢١ - كما أن غانا لا تقبل كذلك قيام المراقب المالي بتبرير التأخير في إصدار وثائق الميزانية بعوامل مثل إعادة التشكيل أو التقديرات المنقحة، لأن هذه العوامل لم تكن تمثل شيئا جديدا إبان اعتماد التقديرات المنقحة. وإن الأمانة العامة تقول الآن بأنه إن لم تكن الوثائق جاهزة، فإن ذلك يعني أنه ما يزال هناك عمل ينبغي القيام به. وهذا العمل يتمثل في انضمام عدد من الموظفين الى المكاتب الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي فيينا. فليس من المعقول وقف عملية ميزنة بكاملها بحجة أن هناك مكاتب جديدةيجري إنشاؤها. وقال إن الوفد الغاني يود أن تضطلع الأمانة العامة بدورها، وهو إصدار الوثائق في أوقاتها المعينة، وأن تترك الى الأجهزة المختصة والهيئات الفرعية مهمة تقرير وما إذا كان في مقدورها أو ليس في مقدورها التوصل الى مثل هذا التفاهم.

(السيد تنكوا، غانا)

٢٢ - وقال إن الوفد الغاني يميل في ثورته على هذا التأخير الى مناقشة مسألة أخرى وهي مسألة المرونة التي ما فتئت الأمانة العامة تطالب بها، وهي مرونة أدت الى إلغاء الرابطة بين الميزانية والبرامج، ومرونة تعني: "قدموا لنا الموارد، واتركونا نقرر توزيع الوظائف على مختلف البرامج والأنشطة". وهي مرونة تتمثل في نهاية المطاف في إنشاء احتياطي من عدد من الوظائف تترك لتصرف الأمانة العامة وفق هواها. وإن الطلب الضمني المقدم الى الجمعية العامة فيما يتعلق بتفويض الأمين العام بحق التصرف بمبلغ جزافي والسماح له بتحصيل سداد اشتراكات الدول الأعضاء يرد في سياق هذا الخط نفسه. وواضح أن الوفد الغاني لا يمكنه بأي حال من الأحوال تأييد هذه الفكرة.

٢٣ - السيد فونتين أورتيز (كوبا): أعرب عن حرصه هو أيضا على التعبير عن قلق وفده إزاء التأخير في إصدار الوثائق، وهو تأخير ليست له أسباب واضحة مهما كان قول المراقب المالي، وأضاف أن الأمانة العامة كانت قد وعدت منذ عام بأن تكون وثائق الدورة الثامنة والأربعين جاهزة في أوقاتها. وقيل آنذاك إن عملية إعادة التشكيل تستهدف جعل المنظمة أكثر فعالية في حين أنها أدت في الواقع إلى تأخير في إصدار الوثائق.

٢٤ - وقال إن الوفد الكوبي يلاحظ بقدر من الدهشة أن هناك، من بين الأجزاء المتأخرة عددا كبيرا لم يكن قد تأثر من جراء المرحلة الثانية لإعادة التشكيل، نشاهد على عكس ذلك أن الأجزاء المتعلقة ببعض الإدارات والمؤسسات قد تم نشرها فعلا. ومن المفيد أن نطلع على الكيفية التي تبرر بها الأمانة العامة هذا التناقض. إذن ليست إعادة التشكيل هي السبب الحقيقي لهذا التأخير. كما لا ينبغي من أجل ذلك أن نضع مسؤولية هذا التأخير على الهيئات الفرعية على نحو ما ذهبت إليه بعض التعليقات المغرضة.

٢٥ - وقال إن أعمال اللجنة الخامسة تتناول "الميزانية البرنامجية"، وهذا يعني أن اللجنة لا توافق فقط على الاعتمادات بل وكذلك على البرامج. أي أن هذه الميزانية البرنامجية هي أداة للسياسة. وهذا البعد السياسي للميزانية البرنامجية مهم جدا بالنسبة للوفود، وإن أحد المشاكل المطروحة في هذا المجال هي بالتحديد أن الأجزاء التي تم نشرها فعلا تتضمن سلسلة من الاقتراحات لم تمنح للأمانة العامة بصددها أية ولاية من جانب الهيئات المختصة، ومن ذلك على سبيل المثال الجزء الذي يتناول المكاتب المندمجة.

٢٦ - وقال إن الوفد الكوبي ليست لديه صيغة سحرية يقترحها لحل هذه المشكلة، ولكنه حريص على تجديد التأكيد على أهمية المحتوى السياسي للميزانية البرنامجية بالنسبة للوفود، كما أنه يضم صوته إلى أصوات الوفود التي تعهدت بعدم إدخار أي جهد من أجل العثور على حل واقعي لهذه الحالة العاجلة، بالاتفاق مع الهيئات الفرعية والأمانة العامة.

٢٧ - السيد ميريفيلد (كندا): قال مشيرا إلى الطلب الذي ذكره المراقب المالي، إنه يدرك جيدا الحالة الصعبة التي تمر بها المنظمة، ولكن الاقتراح المطلوب ستكون له آثار مالية هامة بالنسبة لبلده، وذكر المتحدث بأن كندا كانت قد سددت فعلا اشتراكاتها التي وضعت قيد التحصيل بصورة كاملة خلال شهر آب/أغسطس بالنسبة لأحدث عمليات حفظ السلم التي نفذتها الأمم المتحدة. وقال ينبغي أن يشار بوضوح على أي أساس ينبغي أن يتم الإذن بالدخول في الالتزامات المتعلقة بالنفقات ولا سيما معرفة ما هو حجم المبالغ والجدول الزمني لصرفها. وقال إن الوفد الكندي يود، قبل إعلان قراره، أن يقدم المراقب المالي أرقاما ثابتة عن حالة الأموال لتبرير عملية تحصيل الاشتراكات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. واستطرد قائلا إنه إذا كان لدى المنظمة السيولة الكافية لتسيير أعمالها إلى نيسان/ابريل، فقد يكون من الممكن الترخيص بالتزامات دون الحاجة إلى إصدار إشعارات السداد. وعلى كل حال، ينبغي أن يتم تقديم الترتيبات الانتقالية المتوقعة بكيفية ملائمة.

٢٨ - السيد راي (الهند): قال مؤيدا ما أدلى به بعض المتحدثين انه من الأفضل تحديد الهدف الذي يتعين على توافق الآراء أن يصل إليه بشأن الميزانية قبل نهاية السنة بدلا من الانشغال في مناقشة طرائق استعراض الميزانية، وتساءل عن كيفية بلوغ هذا الهدف. وقال إنه في حالة عدم تسوية هذه الصعوبات في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، فعندئذ سيكون من المناسب متابعة النظر في الميزانية المقترحة في اللجنة الخامسة وفي الهيئات الفرعية وعدم قضاء وقت طويل في مناقشة مسائل إجرائية.

٢٩ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال في مداخلته إن المراقب المالي قد ثمَّن بحق الدور الذي دعيت الجمعية العامة واللجنة الخامسة إلى الاضطلاع به في عملية اعتماد الميزانية. ويبدو أن الأمانة العامة قد مالت إلى التقليل من أهمية هذا الدور خلال الشهور الأخيرة. وأضاف أن وفد الولايات المتحدة يود معرفة الموعد الذي سينشر فيه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في جميع اللغات الرسمية. ومضى قائلا إنه يرى بأن ليس من الحكمة البدء باستعراض مشروع الميزانية دون هذا التقرير. وأردف قائلا إنه في غاية الامتنان لو بادرت الأمانة العامة إلى تزويده بالاحصاءات اللازمة حول عدد المشاورات غير الرسمية والجلسات الرسمية التي كانت قد كرست لاستعراض الميزانية السابقة، في عام ١٩٩١. واستطرد المتحدث قائلا ونظرا لأن برنامج العمل مشحون هذا العام أكثر مما مضى، فمن المشكوك فيه أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى مراجعة الميزانية بأكملها واختتام أعمالها في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، ولا سيما وإن تدابير التوفير التي وضعها الأمين العام دون استشارة الدول الأعضاء من شأنها أن تثقل كاهل الوفود بأسرها بصعوبات جمة. وعلى سبيل المثال، فإن تحديد عدد نسخ الوثائق الموزعة سيضطر الوفد الأمريكي إلى استخراج نسخ بالتصوير الضوئي للمكاتب التي ينبغي عليه أخذ مشورتها في وزارة الخارجية، مما يؤدي إلى تأخير إعلان موقفه بشأن تمويل الوظائف في الميزانية. واستطرد قائلا إن وفده يدرك تماما من ناحية وجهة النظر السياسية أنه سيكون من المرغوب فيه التصويت على الميزانية قبل نهاية العام، ولكنه يرى مع ذلك أن من المستحيل في هذه المرحلة اتخاذ تعهد قاطع. وإذا كانت اللجنة تود حقيقة أن تقوم بدورها، بدلا من الموافقة على اقتراحات الأمين العام وهي مغمضة العينين، فإن عليها استعراض الميزانية بطريقة دقيقة. ومن الممكن عند الاقتضاء إرجاء النظر

(السيد ميشالسكي، الولايات المتحـــــدة الأمريكيـــــة)

المتعمق في الميزانية إلى بداية عام ١٩٩٤ واعتماد ميزانية مؤقتة في عام ١٩٩٣. وهكذا سيتسع للوفود الوقت اللازم للاطلاع على جميع الوثائق وإجراء تقييم دقيق لما تنطوي عليه الاقتراحات من آثار مالية. وقال المتحدث إنه خلال الدورة العادية، تقوم اللجنة بتركيز اهتمامها على القضايا التي لا علاقة لها بالميزانية: مما يطرح طريقة عمل جديدة من الممكن اتباعها في المستقبل. وخلاصة القول، يرى وفد الولايات المتحدة بأنه يتعين تنظيم الأعمال بطريقة لا تضطرنا إلى اتخاذ قرارات اعتباطية لمجرد احترام المواعيد الشكلية.

٣٠ - السيد الزميتي (مصر): اعترض قائلا أن وفده ليس مستعدا في الوقت الحاضر لتغيير القواعد المقررة لاعتماد الميزانية البرنامجية. وقال نظرا للصعوبات المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة، فإن وفده مستعد للعمل مع الأمين العام دون هوادة من أجل الوصول إلى تسوية ملائمة.

٣١ - السيدة اريكسون ـ فوغ (السويد): أبدت تأييدها للآراء التي عبر عنها عدة متحدثين سبقوها، وقالت إنه لا ينبغي ادخار أي جهد من أجل محاولة اعتماد الميزانية قبل نهاية السنة، ولا بد أن تعكس هذه الميزانية أولويات المنظمة في هذه المرحلة الهامة من تاريخها.

٣٢ - السيد تاكاسو (الأمين العام المساعد، المراقب المالي): بعد أن أشار إلى الملاحظات المبداة من وفود عديدة، قال إن الأمانة العامة عازمة على القيام بكل ما في استطاعتها من أجل تيسير أعمال الوفود، بطريقة تمكن هيئات التداول والدول الأعضاء من الوفاء بمسؤولياتها، أي استعراض الميزانية البرنامجية. واستطرد قائلا إنه إذا كان من شأن تدخل الأمانة العامة أن يثير على ما يبدو بعض جوانب عدم الارتياح بالنسبة لدور هيئات التداول أو الدول الأعضاء، فإن ذلك ليس هو المقصود. أما فيما يتعلق بالإسراع في تقديم الوثائق، أكد الأمين العام المساعد للوفود أن الأمانة العامة تولي أعلى قدر من الأولوية للانتهاء من وضع أجزاء الميزانية. وأضاف أنه من أصل مجموع يبلغ ٠٠٠ ٢ صفحة، تم طبع ٧٠٠ منها بصورة فعلية، وأن هناك ١٠٠ ١ صفحة في سبيل الإعداد و ٢٠٠ ستقدم إلى مكتب خدمات المؤتمرات. وإن جميع أجزاء الميزانية ستكون جاهزة في نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر.

٣٣ - السيد بوان (فرنسا): أكد على وجود حالة تشبه الإجماع بصدد هذا الموضوع، وكرر التشديد على أهمية عملية وضع الميزانية على النحو الذي كان قد حدد في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ الذي نجم عن أعمال فريق الـ ١٨. وأضاف قائلا إن المراقب المالي قد أشار إلى أن مكتب خدمات المؤتمرات يولي أقصى الأهمية لوثائق الميزانية، ولكن بالإمكان طرح السؤال التالي: هل أن تدابير التوفير التي اتخذها الأمين العام لا تقلل بذاتها من قدرة خدمات المؤتمرات في الاستجابة لهذه الأولوية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل لنا أن نتوقع الاسراع بتعيين موظفين مؤقتين من أجل مواجهة هذا المطلب الرئيسي الذي يشكل وضع الميزانية؟ وأبدى ممثل فرنسا دهشته من أن إعداد وثائق الميزانية يستغرق عمليا شهرا واحدا، في حين أن ١٠ أيام

(السيد بوان، فرنسا)

تعتبر كافية برأيه لإصدار الوثائق في كل اللغات الرسمية في آن واحد طبقا لقرارات الجمعية العامة. ولاحظ في هذا الصدد أن الأمانة العامة تميل إلى إغفال هذا الأمر منذ حين.

٣٤ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): جدد تأكيده على السؤال الذي طرحه بشأن موعد نشر تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال إنه يتعين أن تحصل اللجنة أيضا على تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، رغم كونه لا يفيد كثيرا في بحث الميزانية. وإذا كانت الوفود الأخرى راغبة في اعتماد الميزانية قبل حلول عيد الميلاد، فينبغي في هذه الحالة تأجيل النظر ببعض المسائل إلى عام ١٩٩٤ لأن الولايات المتحدة كما سبق القول، لن تعتمد الميزانية على عجلة. ولكن ذلك سيكون صعبا. وعلى هذا يصبح من المرغوب فيه أن تقدم الأمانة العامة إيضاحات عن عدد الجلسات التي تم تكريسها للنظر في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ وعدد الجلسات المتوقعة بالنسبة لهذه السنة. وسيكون من الأيسر الحكم على أساس هذه الأرقام.

٣٥ - السيد فونتين ـ أورتيز (كوبا): قال إنه يود معرفة ما إذا كانت تدابير التوفير التي أعلنها الأمين العام قد تم اتخاذها بصورة فعلية أم أنها مجرد توصيات. ومضى قائلا وإنه لمن المثير للدهشة أن هذه التدابير لم تكن قد اقترحت من قبل حسب الممارسة المعتادة، وأنه لم تعقد أية جلسات للإعلام أو المشاورات بشأن هذه التدابير. وقال إن الوفد الكوبي يود معرفة ما كان متوقعا لمواجهة هذه الحالة وتلافي التأخير في إعداد الوثائق.

٣٦ - السيد شيباتا (اليابان): تساءل كيف يمكن للجنة البرنامج والتنسيق القيام بأعمالها في غياب الوثائق الضرورية.

٣٧ - السيد سبانس (هولندا): قال إنه يود أن يحصل على ضمانات بأن اللجنة ستتخذ قرارا بشأن برنامج عملها في الجلسة الحالية أو في الجلسة الرسمية المقبلة.

٣٨ - السيد زاهد (المغرب): قال إنه يود معرفة ما إذا كان في مقدور الأمانة العامة التأكيد بأن تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستكون جاهزة قبل بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وما إذا كانت الأمانة العامة عازمة على تعديل دورة لجنة البرنامج والتنسيق في حالة عدم إتاحة الوثائق الضرورية. وتساءل من ناحية أخرى، عما إذا كانت اللجنة الاستشارية تستطيع استعراض وثائق الميزانية الصادرة بالانكليزية فقط وعما إذا كانت اللجنة تتمكن من القيام بمشاورات غير رسمية بشأن الميزانية.

٣٩ - السيد تنكوا (غانا): تساءل عن جدوى الجلسات غير الرسمية واقترح أن يقوم الرئيس بمشاورات مع رئيسي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق بغية التمكن من المذاكرة

(السيد تنكوا، غانا)

مع المكتب ومع أعضاء اللجنة بصدد الوقت الذي سيتاح فيه للجنة النظر في جدول الأعمال المتعلق بالميزانية.

٤٠ - السيد تانغ غوانغ كنغ (الصين): قال إنه يتفق مع الوفد الهندي بأن تستفيد اللجنة من الوقت المتاح لها للنظر في المسائل الموضوعية بصورة جادة. وتساءل عما إذا كانت جميع الوثائق ستكون جاهزة في كل اللغات في نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر. وأضاف أن وفده لم يتسلم سوى نسخة أو نسختين من الوثائق الصادرة وأحيانا لم تكن هذه الوثائق بالصينية.

٤١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن القواعد الناظمة للجدول الزمني لتقديم مشروع الميزانية البرنامجية تهدف إلى تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء والأمين العام في موضوع اقتراحاته. وإنه ينبغي للوفود في هذه المرحلة من سنة الميزانية أن تنظر بصورة معتادة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واقتراحات الأمين العام، وهذا لم يحدث في الوقت الحاضر. وإن هذا الوضع لا يبدو عاديا بتاتا ويعتبر خطيرا للغاية.

٤٢ - وذكر السيد مسيلي ردا منه على أسئلة الوفود أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لن يكون جاهزا قبل تشرين الثاني/نوفمبر ما دامت مجموعة أجزاء الميزانية لا تكون متوفرة إلا بعد شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن الإجراءات المتعلقة بالميزانية لا تتيح المجال للجنة الخامسة لتكريس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع الميزانية البرنامجية قبل حصولها على تقارير اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق. وأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقوم في الواقع باستعراض الميزانية برمتها ولا تبدأ بصياغة توصياتها إلا في نهاية استعراضها، ولا يمكن تجزئة تقريرها المقدم إلى اللجنة الخامسة. وبالنسبة للمسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت اللجنة الاستشارية تستطيع القيام بأعمالها في لغة واحدة أو بلغتين فقط بانتظار ظهور الوثائق في جميع اللغات، فإنه يجدر التذكير بأن اللجنة هي هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة وإنها بهذه الصفة لا بد أن تستخدم في عملها جميع اللغات الرسمية.

٤٣ - وقال إنه لا ينبغي علينا أن نخدع أنفسنا: إذ أن من المستحيل تقنيا وماديا أن تقدم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقريرها قبل نهاية السنة إذ أن لديها مهاما أخرى يتعين انجازها علاوة على استعراض الميزانية، ولا بد لها من الاهتمام بوجه خاص بموضوع تمويل عمليات حفظ السلم.

٤٤ - السيد تاكاسو (الأمين العام المساعد، المراقب المالي): قال ردا منه على أسئلة الوفود أن تدابير التوفير لن يكون لها سوى أثرا طفيفا جدا على إصدار الوثائق، نظرا لأن هذه التدابير تتعلق بصورة أكثر بخدمات الترجمة الشفوية وخدمات الترجمة التحريرية. وقال إن أجزاء الميزانية ستصدر في جميع اللغات

(السيد تاكاسو)

في نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر، ولكن في خلال ذلك لن يكون من المرغوب فيه القيام بتوزيع أولي حيث أنه ينبغي تحرير الوثائق أولا وإن موضوع التوزيع على هذا الأساس يكون مخالفا لمبدأ التساوي بين اللغات.

٤٥ - السيد أكابو - ساتشيفي (أمين اللجنة): قال إن برنامج عمل لجنة البرنامج والتنسيق يتوقف على قرار اللجنة الخامسة بالنسبة لبرنامجها الخاص بها. وفي هذا الصدد، قررت لجنة البرنامج والتنسيق تأخير دورتها لمدة يومين. وقال فيما يتعلق بالتواريخ من ٤ إلى ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر المشار إليها بشأن ظهور الأجزاء المقدمة إلى مكتب خدمات المؤتمرات، فإن هذه الأسابيع الثلاثة تعتبر واقعية جدا لإصدار ١٠٤ صفحات ولا بد خاصة من مراعاة تدابير التوفير التي أعلنها الأمين العام وأن وثائق الجمعية العامة تعتبر ذات أولوية كما أن وثائق مجلس الأمن تتمتع بالأولوية المطلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥